الأول في ذا كالفاعل في الذي قبله وقال المازني مثلُ ذلك قال أبو بكر والذي عندي أنّ المفعولَ الأول يجوز أن يقتصر عليه كما (كانَ) يجوز أن يقتصر على الفاعل بغير مفعولٍ وليس في الأفعال الحقيقية فِعْلٌ لا يجوز أن تقتصر فيه على الفاعل بغير مفعولٍ .

وكل فعلٍ لا يتعدى إذا نُقل إلى (أَفعلَ) تعدى فلما كانَ يجوز أن أقول : (عَلمَ زيدٌ) فاقتصر على الفاعل جاز أنْ أقول : (أَعلمَ اللّهُ زيداً) ولكن لا يجوز أن يقتصر على المفعول الثاني في هذا الباب لأنه المفعولُ الأولُ في الباب الذي قبله وإنما استحالَ هذا من جهة المعنى لأنّكَ إذا قلت : (ظننتُ زيداً منطلقاً) فالشكّ إنما وقعَ في الإنطلاق لا في زيدٍ فلذلك لا يجوز أن تقول : (ظننتُ زيداً) وتقطع الكلام ويجوز أن تقول : : ظننتُ وتسكت فلا تعديه إلى مفعولٍ وهذا لا خلاف فيه وإذا جازَ أن تقول : (ظننتُ وتسكت فيساوي (قمت) في أنه لا يتعدى جاز أن تقول : (أظننت زيداً) إذا جعلته يظن بهِ كما تقول أَقمتُ زيداً لأنه لا فرق بين (ظَنّ زيدٌ) إذا لم تعده وبين قامَ زيدٌ كما تقولُ : أَقمتُ زيداً وكل فِعْلٍ لا يتعدى إذا نقلته إلى (أفعلَ) تعدّى إلى واحدٍ فإن كان يتعدى إلى واحدٍ تعدّى إلى اثنين وإنْ كانَ يتعدى إلى اثنينِ تعدى إلى ثلاثةٍ فإن نقلتَ (فَعَلَ) إلى (فُعِلَ) كان بالعكس لأنه إنْ كان لا يتعدى لم يجز نقلهُ إلى (فُعِلَ) وإنْ كان يتعدى إلى